

وعزم عليها قبل ان يحل النضر الاول الخ لکن رأيت بعد هذه في المصنف
 حافظ الدين في باب قول ابى يوسف على خلاف قول محمد رحمهما الله
 تعالى في باب المناسك ثونوى الحاج الاقامة بمكة ابدان كان كان
 ذلك قبل ان يحل النضر الاول سقط عنه طواف الصدر والخوضوه
 وغيره من شروح المنظومه وفي متن المجمع ^{ابى يوسف} وليتقط الصدرك لا
 سيطان مكة بعد النضر وخالفه في ذكر الخلاف بين ابى يوسف
 ومحمد والاکثر على ان الخلاف بين ابى يوسف وبينهما ومعروف
 ما في المصنف وغيره من شروح منظومه الخلاف والمجمع موافق
 لما صرح به اهل المناسك ما عدا الكرماني ويشفي حمل عبارة الزبيدي
 على الاقامة الابدية وحمل قولهم يستحب تاخيرها الى وقت السفر
 على من نواه وقولهم لا يصدر عن مكة ولا يودعون اى
 لانهم مستوطنون ولو صدر وافعل نية العود لا المفارقة
 على انهم لو عن موا على ذلك فانه لم يجب عليهم من عزم على
 الاستيطان قبل حل النضر الاول ثم بداله الخروج فانه لا يجب عليه
 بخلاف من نوى الاقامة ولو سئرن فانه يصدر ويودع ولو بعد
 مدة واما المسئلة الثالثة فعبارة مولانا الامام محمد رحمه الله
 تعالى في الجامع الصغير هكذا وان كان احد هما مملوكا فالمتاع
 للحر على كل حال انتهى وعبارة الامام الزعفراني مرتبه وشارحه
 هذا اللفظ واما اذا كان احد الزوجين رقيقا فان كان ما ذل
 في التجارة او مكاتبه على قول ابى يوسف ومحمد الجواب فيه وفي الخبرين
 سواء لان لكل واحد منهما ايد احكامية وله ان كانا في الدعوى

ولا

والاحرار سواء في حق ما سبق على اليد وقال ابو حنيفة قول
 احرم منها اولى لان هذا قضاء بالظاهر والظاهر شاهد للحر
 بده اقوى من يد العبد لكونه الكفؤ ائمة في العادات للمعتمدا
 فكان القول قوله وهذا لما يكون اذا كانا حيين اما اذا كان احد
 هما ميتا يكون القول قول الحي حرا كان او عبدا لانه لا يد
 للميت حتى تبطل يد العبد بمقابله انتهى وغير خاف ان قول
 الامام محمد رحمه الله تعالى فمتاع محتمل ان يكون للمرابه المتاع
 مطلقا او المشكل وقوله على كل حال محتمل ان يكون المراد به سواء
 كان الحر هو الرجل او المرأة وسواء وقع الاختلاف في حياتهما او بعد
 موت احد هما او يكون المراد به سواء كان الحر هو الرجل او المرأة
 ووقع الاختلاف في حياتهما ما فيكون ساكنا عما اذا وقع الاختلاف
 بعد موت احد هما والاحتمال الثاني هو رواية الامام الزبيدي
 عن ابى امامر عنه لانه زاد مسئلة وبين الحكم فيما اذا مات
 احد هما بقوله وهذا لما يكون اذا كانا حيين اما اذا كان
 احد هما ميتا يكون القول قول الحي حرا كان او عبدا الخ وهذا
 ذكر الحكم في الهداية والجامع الصغير للصدر والسهم وصد
 الاسلام شمس الائمة الخولاني وغيره الاسلام وقاضيان كنا
 في التبيين شرح الكثر للعلامة الزبيدي ولكن ذكر في النهاية هكذا
 وقع في عامة نسخ شروح الجامع الصغير من شروح صدر
 الاسلام وقاضيان وغيرهما ولكن ذكر العلمان في التحقيق
 الامام شمس الائمة وغيره الاسلام والحري بعد المات انتهى